مجتمع

استخدام دواء لإنقاص الوزن للحد من النوبات القلبية

اعتمدت السلطات الصحية الأميركية، الجمعة، استخدام دواء «ويغوفي» الذي سبق أن أُجيز استخدامه لإنقاص الوزن، لتقليص خطر إصابة ذوي السمنة المفرطة أو الوزن الزائد المصابين بأمراض القلب والشرايين بنوبات قلبية أو سكتات دماغية. ويتيح القرار تغطية شركات التأمين الصحي لكلفة شراء هذا الدواء، إذ إن قسماً كبيراً منها لا تغطي الأدوية الموصوفة لإنقاص الوزن. وينتمي «ويغوفي» إلى جيل جديد من الأدوية التي تحاكي هرمون الجهاز الهضمي «جي ال بي-1». لكنّ ارتفاع أسعارها يمنع كثيرين من شرائها. (فرانس برس)

كوريا الجنوبية: 7 مفقودين في انقلاب قارب صيد

أعلنت سلطات كوريا الجنوبية، السبت، انقلاب قارب صيد على متنه 9 أشخاص قبالة مدينة تونغ يونغ الساحلية (جنوب)، ما أدى إلى فقدان 7 من أفراد الطاقم. وقال مسؤولون في حرس السواحل الكورية، إن القارب انقلب على بعد 68 كيلومتراً جنوب جزيرة في تونغ يونغ، وإنه عُثر على اثنين من أفراد الطاقم فاقدي الوعي داخل القارب، ونُقلا إلى المستشفى، في حين لا يزال مصير السبعة الباقين مجهولاً. وتواصل 11 سفينة دورية تابعة لخفر السواحل وسفينتان تابعتان للبحرية وخمس مروحيات البحث عن المفقودين. (قنا)

شاطئ البحر متنفس وحيد للغزيين

يقضي مئات الفلسطينيين، غالبيتهم من النازحين، أوقاتاً طويلة على شاطئ بحر مدينة دير البلح في وسط قطاع غزة، في محاولة للهروب من الحرب الإسرائيلية المدمرة وتداعياتها السلبية على حياتهم اليومية، مع استمرار الحرب للشهر السادس على التوالي، واشتداد الحصار الخانق وتفاقم الأزمات الإنسانية. يجلس الشاب براء سهمود على شاطئ البحر، برفقة صديقه يتسامران ويستذكران أيام ما قبل الحرب. يقول النازح من شرق خانيونس: «شاطئ البحر هو المتنفس الوحيد في ظل حالة النزوح والعيش في خيمة صغيرة.

في كل الظروف سيبقى البحر المتنفس الوحيد لسكان قطاع غزة، فلا خيار أمامنا غيره». تنقل سهمود خلال رحلة نزوحه منذ سابع أيام الحرب إلى مدرسة في خانيونس، ثم إلى جامعة الأقصى في المواصي غربي المدينة، قبل النزوح إلى مدينة دير البلح.

على مقربة من سهمود، كان الفلسطيني مصطفى أبو منسي يتجول على شاطئ البحر برفقة أطفاله الصغار الذين يلهون بالرمال ويجمعون الأصداف.

يقول أبو منسي النازح من خانيونس: «نهرب من ضغوط الحياة، فالبيت دُمِّر بصواريخ الاحتلال، ولم يعد هناك مجال للترفيه في هذه الأوضاع الصعبة. نجلس وقتاً طويلاً في الخيمة، والمصاريف كثيرة، والدخل معدوم. ويقول الشاب سعيد الكيلاني: «نحن جيل لم يعرف طعماً للحياة، لذلك نجلس على شاطئ البحر حتى نفرغ عن أنفسنا قليلاً. الناس أرهقتهم هموم الحياة والحرب، ما يجعلهم يلجأون إلى البحر». (الأناضول)

(أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

معاناة الناجيات من معتقلات النظام السوري

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

تعيش عائدة (أم محمود) المهجَّرة من ريف دمشق في ظروف من القهر والمعاناة، لكنها لم تفقد الأمل في معرفة أية معلومات عن ابنها المعتقل في سجون النظام، وهي من بين الناجيات اللواتي عشن تجربة الاعتقال المريرة في سجون النظام السوري. تتحدث أم محمود لـ«العربي الجديد» عمّا عاشته خلال السنوات الماضية، وتقول: «ذهبت إلى فرع الهجرة والجوازات بهدف استخراج جواز سفر لي. أخبرني الضابط المناوب هناك أنه يبحث عني منذ سنة، وسحبني إلى غرفة معتمة في الفرع ودفعني إليها بقوة. قلت له: منشان الله (من أجل الله) ماذا فعلت؟ أجاب: هون (هنا) ما في الله. بقيت منذ الصباح وحتى مغيب الشمس في الفرع حينها. ومساءً، أخذوني إلى الحافلة وشدّوا الأصفاد البلاستيكية بقوة على يديّ. سألته: ماذا فعلت؟ فقال لي: ستعرفين. في الحافلة، أجلسني إلى جانب الكلب فخفت. طلبت منه إبعاده عني، إذ خشيت أن يهجم عليّ، لكنه لم يستجب».

تضيف: «لديّ ابن معتقل والآخر مقتول. رأيت صورته ضمن صور قيصر، عيناه وبطنه منتفخة وأسنانه محطمة. أما زوجي، فأحرقوه من رأسه حتى أسفل قدميه. حدث ذلك بعد مكالمة هاتفية. في أحد الأيام رنّ الهاتف، وخلال ردّي على المتصل، سألني عن ابني، وقال إذا لم يعد سيحرقون العائلة. وفعلاً، أمسكوا زوجي وأحرقوه واعتقلوا ابني أيضاً ولا أعرف عنه شيئاً منذ 11 عاماً، علماً أنهما لم يفعلا شيئاً».

وتقول: «لا أنام الليل. كلّما خرج أحد من السجن، أذهب لألتقيه، في محاولة لمعرفة ماذا حلّ بابني. وقال الأطباء عن زوجي بعد نقله إلى المستشفى إن حروقه شديدة للغاية». وتلفت إلى أن المرأة السورية معتقلة أو أم معتقل أو زوجة شهيد أو والدة شهيد.

أحلام (أم أحمد) تتحدث لـ«العربي الجديد» عن تجربة اعتقالها، قائلة: «اعتُقلت عام 2016 في فرع أمن الدولة في حماة. طلبوا مني مراجعة الفرع لأجيب عن بعض الأسئلة، لكنني بقيت محتجزة مدة 15 يوماً. بعدها، اعتُقلت من قبل فرع أمن الدولة في اللاذقية لمدة 15 يوماً أيضاً. نُقلت إلى السجن المركزي في اللاذقية وبقيت مدة 5 أشهر ونصف شهر. في فرع أمن الدولة في حماة، اتُّهمت بتهريب الأسلحة ومداواة الجرحى والذهاب مع الثوار إلى تركيا، علماً أنني لا أعرف شيئاً عن الأمر، ولا أستطيع حتى إعطاء حقنة لمريض. وفي فرع أمن الدولة في اللاذقية عُذِّبت بشدة. ولكثرة الضرب والتعذيب، أُجبرت على الموافقة على التهم الملفقة واعترفت بها. سألني القاضي: لماذا اعترفت؟ فقلت له إنني أُجبرت على الاعتراف تحت التعذيب والضرب، وحينها قال إنه سيعرضني على الفحص الطبي».

تتابع أم أحمد: «عانيت كثيراً. لاحقاً، اعتقلني الأمن العسكري حيث تعرضت للتعذيب والإهانة. من ترفض الاعتراف تُهدّد بالاغتصاب. أذكر امرأة أحضروا زوجها المعتقل، وقالوا إنها إذا لم تعترف بالتهم الموجهة إليها ستُغتصَب أمام زوجها. الموقف كان مؤثراً جداً وصعباً للغاية. بعد الخروج من السجن عانيت كثيراً. زوجي طلقني وأبعدت عن أولادي فترة طويلة. كنت أعاني من الاكتئاب وأخاف أن أروي قصتي. لكن لن نسكت عن حقوقنا وبصوتنا وصوت الجميع سنُخرج المعتقلين. لا أحد يتحرك في هذا الملف، لكن سنبقى نطالب بالمعتقلين والمعتقلات».

إلى ذلك، يقول المدير التنفيذي لرابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، دياب سرية، لـ«العربي الجديد»، إنه «في بداية الحراك الثوري، كانت النساء تُعتقَل للضغط على الأهالي وذويهن من مدنيين أو مقاتلين عسكريين، أو لكسر المجتمعات انطلاقاً من خصوصية النساء. وكان النظام يُحاول إخضاع المجتمع الثائر»، لافتاً إلى أن «هذه الممارسات ليست مستحدثة، ويمكن لأي شخص كتابة تقرير أمني. كذلك إن ملاحقة ذوي المعتقلين والنشطاء السلميين مستمرة، وأي سيدة تعود اليوم من لبنان أو تركيا يمكن أن يصل تقرير للأمن عنها، ما يؤدي إلى اعتقالها».

ويلفت سرية إلى أن الكثير من النساء يسافرن خوفاً من إعادة اعتقالهن. وغالباً ما يكون الاعتقال بسبب الشبه أو بهدف الابتزاز، وخصوصاً العائدات إلى مناطق النظام. يكفي أن يكون شقيقها أو أحد ذويها مع الثورة، ليستدعيها الأمن. من جهة أخرى، يبتزّ النظام العائلات ويجني الكثير من المبالغ المالية. هذا الملف من أكثر الملفات الشائكة، والدول المطبعة مع النظام تتحاشى فتحه، إذ إن المسؤولية فيه تقع على عاتق النظام».

بدورها، تُبيّن سلمى سيف، وهي معتقلة سابقة ومؤسِّسة في تجمّع الناجيات، أن الناجيات يتعرضن لكثير من الضغوط. وتقول لـ«العربي الجديد»: «تلقيت العديد من التهديدات، أحدها من منظمة حقوقية تهتم بالمعتقلات وتدعي ذلك، ولم أتوقع تنفيذها. جرت مداهمة بيت أهالي مرات عدة. للأسف، المداهمات مستمرة حتى الوقت الحالي».

8493 معتقلة

قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، في تقرير، إن 8493 سيدة لا يزلن مخفيات في سجون النظام، 21 منهنّ سُجلن على أنهن متوفيات في دوائر السجل المدني بين مطلع 2018 و31 مارس/ آذار 2023، وما لا يقلّ عن 11 سيدة حُدِّدَت هوياتهنّ من خلال الصور المسربة لضحايا التعذيب من المستشفيات العسكرية وصور قيصر.

تحقيق

سرقة جثامين غزة

الاحتلال يعيد عشرات من أجساد الشهداء

كرر جيش الاحتلال الإسرائيلي نبش مقابر قطاع غزة، ومن بينها العديد من المقابر الجماعية، وسرق الجثامين من الكثير منها، وحين اعاد بعض تلك الجثامين ظهر عليها تشوهات ترجح سرقة الاعضاء

غزة ـ **امجد ياغي**

في بداية فبراير/شباط الماضي، وبعد سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أجزاء من مدينة خانيونس، اضطرت الطواقم الطبية إلى عمل مقبرة جماعية في ساحة مجمع ناصر الطبي، وتوسعت المساحة لاحقاً لدفن الأعداد الكبيرة من الشهداء، وقال العديد من النازحين الذين كانوا داخل المجمع قبيل اقتحام جيش الاحتلال له، إن الجثامين كانت تتكدس في ظل الحصار المشدد الذي فرضه الاحتلال على محيط المجمع، ومنعه مغادرة أي من الطواقم الطبية أو النازحين، وارتكابه على مدار أسبوعين متواصلين مجازر بحق المدنيين في خانيونس.

ونتيجة تلك المجازر، كانت أعداد الشهداء التي تصل إلى المجمع الطبي توضع في ثلاجات الموتى، وحين امتلأت عن آخرها، باتت الجثامين توضع في الأقسام الجانبية ويتم تغطيتها، خصوصاً في أيام الحصار الأخيرة، والتي عجزت إدارة المستشفى والنازحين فيها عن الدفن بسبب القناصة وتكرار القصف المباشر عبر طائرات الاستطلاع، كما أن العديد من الجثامين وصلت إلى المجمع من دون أن يكون لهم أقارب فيها، في ظل أن غالبية سكان خانيونس كانوا في حالة نزوح جماعي.

واعترف جيش الاحتلال الإسرائيلي عبر الإعلام العبري بأنه جلب إلى الداخل المحتل خلال الشهر الماضي، وعلى فترات، نحو 400 جثماناً استولى عليها أثناء اقتحامه لمجمع ناصر الطبي في مدينة خانيونس، وبعد ارتكابه مجازر في حق من كانوا بداخل المستشفى من النازحين والمرضى، وأنه تبين أنها لا تضم جثامين أي من الأسرى الإسرائيليين الذين تحتجزهم المقاومة الفلسطينية.

وصباح الخميس 7 مارس/آذار الماضي، أعاد الاحتلال 47 جثماناً عبر معبر كرم أبو سالم جنوب شرقي مدينة رفح، مغطاة بأكياس زرقاء، وظن كثيرون ممن كانوا نازحين إلى مجمع ناصر الطبي، وغادروه إلى مدينة رفح بعد تهديد الاحتلال بإطلاق النار عليهم، أن من بينها جثامين ذويهم المسروقة، لكنهم صدموا من عدم إمكانية التعرف على هوية الجثامين، إذ لاحظوا تشوه عدد منها، والبعض الآخر متحلل، في حين يعرف عدد كبير منهم طبيعة الإصابات التي أدت إلى استشهاد ذويهم، لكن غالبية الجثامين المعادة كان يظهر عليها آثار التشريح.

كان أحمد الخطاب أحد من ينتظرون وصول الجثامين، إذ استشهد شقيقه ونقل جثمانه المدفن الجماعي ونحن ننظر لحالنا، فقد جئنا لنودع ذوينا، فوجدنا أنفسنا نودع شهداء آخرين في أوضاع إنسانية مذلة بسبب دفن الشهداء في قبور جماعية».

نزح أحمد الأستاذ (35 سنة) من منطقة السطر الغربي في مدينة خانيونس إلى مدينة رفح. ويقول إنه حين علم بوصول جثامين، سارع إلى المستشفى لمحاولة التعرف على جثمان شقيقه الذي أصيب في قصف منزله، وكانت إصابته في الكتف والظهر والرأس، ما أدى إلى استشهاده، لكنه عندما بدأ تفحص الجثامين تشكك بين جثمان شهيدين يعتقد أن يكون أحدهما شقيقه محمد البالغ 26 سنة، والذي كان شعره أشقر ويمتلك أنفاً كبيراً.

يقول الأستاذ لـ«العربي الجديد»: «من شدة الصدمة التي أصابتني بسبب الحالة التي كانت عليها الجثامين، لم أستطع تمييز شقيقي، فالجثامين مقطعة، وشبه متحللة، وقد احتسبته عند الله شهيداً، وأعتقد أنه كان من بين الجثامين التي دفنت في المقبرة الجماعية. أفكر بعد الحرب أن أحاول عمل ضريح كبير لشهداء هذه المقبرة الجماعية، وكتابة أسماء الشهداء عليه لتكريمهم، وكي تكون لهم ذكرى لا تنسى». ويؤكد أحد الممرضين الذين كانوا في المجمع طوال أيام الحصار الإسرائيلي، والذي فضل عدم الكشف عن اسمه كون عدد من زملائه معتقلين لدى الاحتلال، أنه تمت سرقة الجثامين، وأن جنود الاحتلال قاموا بحفر المقبرة الجماعية التي اقيمت في ساحة المجمع للحصول على أكبر عدد من الجثامين التي دفنت فيها.

ويقول الممرض الفلسطيني لـ«العربي الجديد»: «دخل جنود الاحتلال إلى الأقسام، وكانوا يقتادون الطواقم الطبية إلى الساحة، ويقومون بالتحقيق معهم، وجرى اعتقال عدد كبير، ونقلوا إلى مراكز احتجاز، ولا يزال بعضهم معتقلاً، ثم توجهت قوات كبيرة مع آليات عسكرية إلى منطقة الثلاجات، وكنا نسمع أصوات مختلطة، ولاحقاً اكتشفنا أن الكثير من الأجهزة الطبية تم نقلها، وإحداث خراب كبير في الأقسام، وفي السجلات، كما جرى التنكيل بالطواقم الطبية، والعبث بغرفة الثلاجات».

يضيف: «خلال أيام الحصار الأخيرة، كانت الطواقم الطبية تمارس أعمالاً كثيرة، ولا فارق هنا بين الممرض والطبيب ورئيس القسم، فالجميع يمارس أكثر من مهنة، من بينها التغسيل والتكفين ونقل الجثامين. لكن الاحتلال سرق الجثامين من الثلاجات، ومن القبور التي أنشئت في داخل المجمع، وعند خروجي من المستشفى، طلبوا مني التوجه إلى مدينة رفح، وقد شاهدت الكثير من الفراغات في الأرض التي كنا خصصناها للدفن، وكان واضحاً فيها آثار النبش، خصوصاً في المقبرة الخلفية التي دفن فيها أكثر من 20 شهيداً، وفي مقبرة الوسط التي دفن فيها ما يقارب 40 شهيداً».

وقام الاحتلال الإسرائيلي بنبش الكثير من مقابر قطاع غزة، وتشير بيانات المكتب الإعلامي الحكومي إلى نبش الاحتلال نحو 1800 قبر، بعضها في مقابر رسمية، وأخرى قبور عشوائية تم الدفن فيها أثناء العدوان لتغطية الأعداد الكبيرة من الشهداء، وإن الاحتلال قام خلال تكرار نبش القبور بسرقة الجثامين، كما فعل سابقاً في مقبرة بلدة ومخيم جباليا، التي سرق بعض جثامين الشهداء منها، كما أن الاحتلال لا يزال يحتجز مئات من جثامين شهداء قطاع غزة، ومن غير المعروف عددها على وجه الدقة.

ويؤكد مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، لـ«العربي الجديد»، أن الجثامين التي سلمها الاحتلال أخيراً، كانت توجد بها تشوهات غير منطقية، وبعد فحصها من قبل الطواقم الطبية في مستشفى أبو يوسف النجار، يعتقد أن الهدف من تلك التشوهات كان سرقة أعضاء حيوية، خصوصاً أن الاحتلال كان يبحث عن مكان الجثامين حين اقتحم أقسام مجمع ناصر الطبي.

يقول الثوابتة: «امتهان كرامة جثامين الشهداء جريمة جديدة تضاف إلى سلسلة جرائم الاحتلال خلال حرب الإبادة الجماعية، وسرقة 400 جثمان من مجمع ناصر الطبي باعترافهم، هي مخالفة للقانون الدولي، لكن الأعداد المعلنة ليست حقيقية، وأعداد الجثامين المسروقة أكبر. مواقف المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، مثل الصليب الأحمر تجاه الجرائم الفظيعة التي يرتكبها جيش الاحتلال مخزية، فالصليب الأحمر مطلوب منه توثيق كيفية استلام الجثث، والعيون وغيرها، وقد ألمح الأطباء إلى سرقة القرنيات من العيون».

تشير بيانات المكتب الإعلامي الحكومي إلى نبش الاحتلال نحو 1800 قبر

أعاد الاحتلال 47 جثمانا عبر معبر كرم ابو سالم جنوب شرقي مدينة رفح

مطالبة إسرائيل بكشف مكان سرقتها، وإذا صارت تغييرات عليها، لكنه لم يقم بأي من ذلك، وغالباً لا ينوي القيام بدوره».

ويوضح: «من خلال تقييم الجهات الصحية والفنية، تعمد الاحتلال أن تبقى هذه الجثامين عنده لفترة طويلة حتى تميل إلى الذوبان أو تقترب من التحلل، وهو ما يبين أنه كان يستغل بعض الجثامين التي يمكن نقل أعضاء بشرية منها، وإغلاق الأجساد قبل تسليمها، وهذا واضح من الآثار على الجلد في مناطق القلب والعظام والعيون وغيرها، وقد ألمح الأطباء إلى سرقة القرنيات من العيون».

دفنت جثامين الشهداء التي اعادها الاحتلال (سعيد الخطيب/ فرانس برس)

400
عدد الجثامين التي اعترف الاحتلال بالاستيلاء عليها خلال اقتحامه لمجمع ناصر الطبي في مدينة خانيونس.

جامعات نرويجية تقاطع إسرائيل

قررت جامعات نرويجية اخيراً مقاطعة الجامعات الإسرائيلية، ما كرّس تفهمها عدالة قضية فلسطين، ورفضها العدوان على غزة، واستقبال الجامعات المعنية طلاب مستوطنات غير قانونية

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

قررت مؤسسات جامعية وأكاديمية في النرويج أخيراً وقف التعاون مع الجامعات الإسرائيلية، بعدما زادت الدعوات إلى مقاطعة شاملة للاحتلال، علماً أن صناديق استثمارية في أوسلو كانت باشرت مراجعة استثماراتها في إسرائيل حتى قبل الحرب على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وكان لافتاً بعد 7 أكتوبر اتخاذ الحكومة النرويجية، على غرار ما فعلته حكومات أيرلندا واسكتلندا وإسبانيا والبرتغال، مواقف مختلفة عن السياق العام للدول الأوروبية التي اتهمت المجتمع الفلسطيني بتنفيذ إساءات، واستهدفت جالياته والمتضامنين معه للجم تحركات الوقوف مع غزة في بداية الحرب.

وطالبت أوسلو مع دول أخرى في القارة العجوز بإنهاء الحرب فوراً، ورفض مقاطعة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والسلطة الفلسطينية ومشاريع مجتمعية في الضفة الغربية.

وجاء قرار وقف التعاون مع جامعات إسرائيلية بعد توقيع مؤسسات جامعية وأكاديمية فلسطينية ونرويجية، بينها جامعة «بوليتكنك فلسطين»، والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في غزة، ومركز «لينك» للتطوير الأكاديمي والاختراع، وجامعة أوسلو وجامعة «أوسلو متروبوليتان»، عريضة دعت إلى الوقوف إلى جانب مؤسسات التعليم الفلسطينية، علماً أن دعوات مقاطعة مؤسسات التعليم الإسرائيلية ليست جديدة في النرويج، إذ وجهت رسائل مماثلة عام 2021، وأخرى دعت الجامعات الأوروبية إلى تعزيز التدريس والتعلم العالي في فلسطين. وأثمر ذلك مشروع تعاون بين جامعة أوسلو وجامعة «بوليتكنك فلسطين» في الخليل، وبين الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في غزة وجامعة «أوسلو متروبوليتان». ثم أوقفت الحرب على غزة المشروعين.

وفي 25 يناير/ كانون الثاني الماضي، نشر المجتمع الأكاديمي النرويجي، في نشرة «خبرنو» المتخصصة بالأبحاث، تقريراً تفصيلياً تضمن أسماء جامعيين فلسطينيين جرى استهدافهم مع تحديد مؤسساتهم، كما جرى تعزيز المعلومات بصور لشهداء اغتيلوا، وخلال الأسابيع الأخيرة، توسع انضمام أكاديميين نرويجيين إلى الجهود الفلسطينية والأوروبية المبذولة لفرض مقاطعة على المؤسسات التعليمية الإسرائيلية. وأعلنت جامعات نرويجية أنها ستوقف برامجها للتبادل المعرفي مع الجامعات الإسرائيلية. وكان نحو 939 باحثاً وأكاديمياً من مجموعة دول الشمال (فنلندا والسويد والنرويج وأيسلندا والدنمارك) أصدروا، في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بياناً دعا الأكاديميين في أنحاء العالم إلى عدم الوقوف مكتوفي الأيدي في وجه العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، وتجميد التعاون التعليمي والبحثي مع أكاديميات الاحتلال.

ومنذ ذلك الحين، تصاعدت الدعوات والتحركات لمقاطعة الاحتلال ومؤسساته التعليمية، واثمر التفاعل الأكاديمي النرويجي قرارات إعلان الجامعات النرويجية الأربع أخيراً قطع علاقاتها مع إسرائيل بسبب ارتكابها إبادة جماعية في غزة.

ورحبت «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل»، التي تأسست بمبادرة من أستاذ جامعة «بوليتكنك الخليل» محمد التيمي عام 2004، بفسخ جامعة «أوسلو متروبوليتان» وجامعة جنوب شرق النرويج وجامعة بيرغن وكلية بيرغن للهندسة المعمارية اتفاقات تعاون مع جامعات إسرائيلية تعتبرها متواطئة في ارتكاب إبادة في غزة. وقدمت هذه الجامعات إثباتات على أن نظيراتها الإسرائيلية تشارك فعلياً في تعزيز المجهود الحربي لجيش الاحتلال، وبينها جامعة بيرغن التي برر وقف تعاونها مع أكاديمية «بتسلئيل» للفنون والتصميم بإنشاء هذه الأكاديمية ورشة عمل في الحرم الجامعي لتصميم وخياطة الزي الرسمي للجنود الإسرائيليين وعتادهم. أما جامعة «أوسلو ميتروبوليتان» فحمّدت علاقتها مع جامعة حيفا، وأكدت أنها لن تدخل في اتفاقات مع جامعات متواطئة، وستنهي عقود شراء معدات موقعة مع موردين مرتبطين بالجيش الإسرائيلي أو المستوطنات غير القانونية». بدورها، أعلنت جامعة جنوب شرق النرويج وقف علاقاتها مع جامعة حيفا وكلية «هداسا»، وقالت: «نريد أن نعطي رسالة واضحة تفيد بأن الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة غير مقبولة، وتقوّض الأسس الديمقراطية لمهام الجامعات».

ولا شك في أن تنامي الدعوات الأكاديمية في الدول الاسكندنافية وجد أيضاً دفعة قوية بعدما اتخذت محكمة العدل الدولية موقفاً اعتبر أنه «من المحتمل ارتكاب إسرائيل إبادة جماعية».

وفي 7 فبراير/ شباط الماضي، وقع نحو 1200 من الطلاب وأساتذة الجامعات في النرويج على عريضة دعت مؤسسات التعليم الوطنية إلى مقاطعة أكاديميات الاحتلال الإسرائيلي، ما عكس توسّع الظنرة إلى أن «الجامعات الإسرائيلية متواطئة مع نظام الاستعمار الاستيطاني وجيش الاحتلال والفصل العنصري». وكانت الأكاديمية النرويجية في جامعة «أوسلو متروبوليتان» البروفيسور هيغي هيرمانسن قادت مع نحو 110 من زملائها وزميلاتها في مجتمع الأكاديميات النرويجي حملة لجعل مقاطعة دولة الاحتلال شاملة. وتُبذل جهود أكاديمية حالياً لشرح منهجية تدمير الاحتلال الإسرائيلي البنى التحتية التعليمية في فلسطين، وتجاهل تل أبيب عموماً توجيهات محكمة العدل الدولية الخاصة بسكان غزة، وتطبيقها سياسة التجويع المتعمد والعقاب الجماعي. وبالطبع، لا تمر «خسائر» دولة الاحتلال في المجتمعات الاسكندنافية، خصوصاً في الجامعات التي بقيت لعقود أماكن مفضلة لترويج السردية الصهيونية واجتذاب مؤيدين للاحتلال، من دون تنفيذ لوبيات صهيونية حملات تشويه وترهيب في حق الجامعيين، وبينهم شخصيات مرموقة، بحجة «معاداة السامية».

وفيما لم تعد التهمة الأخيرة مجدية مع انضمام مزيد من يهود أوروبا إلى حملات التضامن مع فلسطين، يستخدم اللوبي الصهيوني تهمة «دعم إيران» ضد الجامعات المقاطعة، ويُطلق على هذا اللوبي الصهيوني اسم «مراقب الأكاديميا الإسرائيلي» المكلف تنفيذ حملات لمراقبة وترهيب المستوى التعليمي والأكاديمي في الغرب من أجل فرض ما يشبه «مقصّات رقيب» لإسكات انتقادات الجامعات لدولة الاحتلال، وترسيخ فكرة المجتمع الفلسطيني السبي. وقالت مديرة جامعة جنوب شرق النرويج بيا سيسيلي بينغ يونسون: «تأثر مسؤولو الجامعة باستهداف إسرائيل المدنيين والبنى التحتية في غزة، وإيصال الوضع الإنساني إلى الكارثة، والاستمرار في تجاهل تصريحات محكمة العدل الدولية». ووصفت الحرب التي تخوضها إسرائيل في غزة بأنها «غير مقبولة».

إلى ذلك، برر مجلس جامعة «أوسلو ميتروبوليتان» قرار تعليق الاتفاقات مع الجامعات الإسرائيلية في 13 فبراير الماضي بالقول إن «الحرية الأكاديمية تستدعي أن تكون الجامعات مستقلة، وتحافظ على دورها المهم للمعرفة في دعم مجتمعات الدول والمناطق التي تواجه حروباً وصراعات وأزمات».

وفي كل الأحوال، لا يرتبط توسّع الوعي في المجتمع النرويجي الأكاديمي بلون حكومة أوسلو التي يقودها حلف يسار الوسط، بل بعلاقة القديمة مع القضية الفلسطينية. وقد سلّم نرويجيون كثيرون من تهرّب تل أبيب طوال ثلاثة عقود من اتفاق أوسلو للسلام. أضف إلى ذلك أن المجتمع النرويجي يتسّم بالانفتاح ويتمتع باستقلالية تتجاوز قدرة اللوبيات على ممارسة ما تريد فيه.

المجتمع الأكاديمي النرويجي يرفض الحرب على غزة (جوناثان ناكستراند/ فرانس برس)

صندوق غسان أبو ستة للأطفال يعالج مصابين من غزة في بيروت

تعرّض آلاف الأطفال في قطاع غزة لإصابات متباينة، بعضها إصابات تحتاج إلى علاج مطول يتبعه تأهيل جسدي ونفسي أطول، وكل هذا غير متاح في القطاع الذي دمر الاحتلال الإسرائيلي مرافقه الصحية

تعرض العلبات من اطفال غزة لإصابات خطرة (دعاء الباز/ الأناضول)

بيروت ـ **سارة مطر**

تنطلق في لبنان خلال الفترة المقبلة، أولى مراحل علاج مجموعة من أطفال غزة الذين تعرّضوا لإصابات بليغة أو يعانون حالات حرجة، ضمن جهود «صندوق غسان أبو ستة للأطفال»، وهو الصندوق الذي تأسّس حديثاً بمبادرة إنسانية من مؤسّسي «متحف نابو» للآثار والطبيب الفلسطيني البريطاني غسان أبو ستة ومجموعات من أصدقاء الشعب الفلسطيني.

تهدف المبادرة إلى تقديم الدعم الطبي اللازم لأطفال غزة الجرحى الذين سبّبت إصاباتهم فقدان الأطراف أو أعضاء الجسد، وغيرها من الحالات التي تستدعي عمليات بتر، أو المصابين في العينين أو الفم والأنف أو الأذنين.

وتكشف إحدى مؤسّسي الصندوق المحللة النفسية، دانيا دندشلي، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن المبادرة انطلقت في مطلع العام الحالي، وحظيت بتفاعل عالمي يُظهر مدى التعاطف مع الأزمة الإنسانية الكبيرة التي يتعرض لها سكان غزة في ظل العدوان الإسرائيلي. مضيفة: «بدأنا جمع التبرعات من كل أنحاء العالم، وفي انتظار مبالغ أكبر من المانحين عند انطلاق المشروع رسمياً، وستشمل المرحلة الأولى علاج مجموعة من أطفال غزة في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، على أن يتم التعاقد مع مستشفيات أخرى في مرحلة لاحقة، وكل ذلك سيحدده عدد الأطفال الذين يمكن نقلهم إلى لبنان لعلاجهم».

وتوضح دندشلي أن «معايير الاختيار تستند إلى كون الحالات من بين الأكثر حرجاً من ناحية الحاجة إلى جراحات ترميمية أو تأهيلية نتيجة بتر الأعضاء، أو نوع الإصابة ومكانها. ستركز المبادرة على إيلاء الاهتمام لهؤلاء الأطفال من القدرات على تقبّل الجسد بشكله الجديد، عودتهم إلى قطاع غزة، سواء لناحية مجتمعهم ومحيطهم، وسيقوم بذلك مرشدون تربويون ومعالجون نفسيون ومعلمات ومعلمون، وفق حاجة كل طفل وعمره، وبحسب وضعه الصحي، وقد أعرب عدد كبير من المتخصصين عن رغبتهم في التطوع للتعاقن معنا في مساعدة هؤلاء الأطفال وتمكينهم، سواء خلال وجودهم في المستشفى، أو في مكان إقامتهم ضمن شقق سكنية في العاصمة بيروت، أو لدى عائلات لبنانية».

تضيف المحللة النفسية اللبنانية: «المبادرة تنشد تحفيز هؤلاء الأطفال كي لا يتخلوا عن أهدافهم وأحلامهم رغم الظروف الصعبة التي سيتعرضون لها، وتسعى إلى إحياء روح العلم والدراسة في نفوسهم، وتشعرهم كان العام الدراسي متواصل، كي يكون لدى كل طفل هدف أكبر يشغله عن التفكير بمأساته، فيشعر عندها أن الحياة مستمرة، ويقتنع أنه لا يجوز الاستسلام لواقع أنه مريض يخضع للعلاج، وأن الحياة لا تزال في انتظاره. الهدف ليس إخراج الأطفال من غزة، وإنما إعادتهم إليها في وضع صحي ونفسي أفضل، ولا سيما بعد أن دمّرت إسرائيل الخدمات الصحية في القطاع».

وتتحدث دندشلي عن آلية العمل في المرحلة الأولى، قائلة: «سيأتي كل طفل مع أحد أفراد عائلته، سواء الأم أو الأب أو الأخ أو الجدة، أو من بقي منهم على قيد الحياة. سننسّق مع الهلال الأحمر الفلسطيني والهلال الأحمر المصري لإخراج بعض الحالات الموجودة داخل غزة، ومع وزارة الصحة المصرية والهلال الأحمر المصري للحالات الموجودة في المستشفيات المصرية التي تستدعي علاجاً متقدماً، وقد اخترنا لبنان كونه من البلدان المؤهلة للتعامل مع جروح الحرب وإصاباتها». تضيف: «سنكون في استقبال هؤلاء الأطفال، وسيتكفل عناصر الصليب الأحمر اللبناني بنقلهم إلى المستشفيات، إذ إن بعضهم سيحتاجون إلى عمليات جراحية متعددة متتالية، بمعدل من 8 إلى 12 عملية، قبل أن تلتئم جروح جسده، وتواصل عظامه النمو، وسيبقى الأطفال في لبنان ما بين شهرين وستة أشهر لحين تحسّن حالاتهم، وبعضهم قد يكرر المغادرة والعودة إلى حين إتمام كل العمليات الجراحية اللازمة لحالته، أو إلى حين الانتهاء من مراحل التأهيل الجسدي والنفسي، وبعدها يعود نهائياً إلى أحضان عائلته في غزة». تختم دندشلي بالإشارة إلى أن «الطبيب غسان أبو ستة سيتولى الإشراف المباشر على اختيار الحالات الحرجة التي تتطلب النقل إلى بيروت، وهو جزء من الفريق الطبي المعالج، وسيشارك في إجراء العمليات الجراحية إذا أتيحت له الظروف، كما أنه سيكون في لبنان لدى وصول أول دفعة من الأطفال المصابين، ومن المرجّح أن تصل المجموعة الأولى خلال شهر رمضان المبارك في حال سارت الإجراءات كما هو مخطط لها».

يهدف صندوق غسان أبو ستة للأطفال إلى تقديم الدعم الطبي والنفسي

يتوقع وصول الدفعة الأولى من الأطفال المصابين خلال شهر رمضان

صلاة وسط الدمار

كان هناك مبنى حيث يقف

مزيد من الألم

بقايا المسجد العمري

دمار غزة

حلم بالعودة إلى الديار رغم الخراب

حجم الدمار الذي تظهره مقاطع الفيديو والصور في قطاع غزة كبير للغاية، ما يجعل أهالي القطاع يدركون أن البيوت التي عرفوها يوماً لم تعد موجودة، وإن كان بعضهم يأملون أن بيوتهم نجت من القصف المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. التصريحات الصادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى وضع كارثي، وأكد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في السكن بالاكريشنان راجاغوبال، أن الدمار في قطاع غزة غير مسبوق وقد طاول 70 في المائة من المنازل، وما يحدث يرقى إلى إبادة جماعية. وبحسب ما كشفت صحيفة «فاينانشيال تايمز» في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فقد دمّر القصف الإسرائيلي نحو 60 في المائة من المباني في شمال غزة، وهو ما يقارب الدمار الذي لحق بمدنٍ ألمانية قصفها الحلفاء بين عامي 1943 و1945. فخلال الحرب العالمية الثانية، بلغ الدمار نحو 59 في المائة في دريسدن ونحو 61 في المائة في كولونيا، بينما تجاوزت نسبة الدمار في بعض مناطق قطاع غزة الـ 70 في المائة لتقارب نسب دمار مدينة هامبورغ التي بلغت 75 في المائة. من جهته، قال رئيس مجلس الإدارة في الهيئة الدولية العربية للإعمار في فلسطين زهير العمري، إن «عملية إعادة إعمار قطاع غزة ستستغرق 10 سنوات بفعل الدمار الكبير الذي أحدثه الجيش الإسرائيلي»، مؤكداً أن رفع الأنقاض سيستغرق عدة سنوات قبل البدء في الإعمار. ويبقى حلم الغزيين هو انتهاء الحرب والعودة إلى الديار.

(الأناضول، العربي الجديد)
(الصور: الأناضول، فرانس برس، Getty)

بقيت له الدراجة الهوائية

علّهم يجدون بعضاً من أغراضهم

يجلسون داخل ما بقي من مبنى